

لها نظرية بان وهي الاشتراك والترادف وكلاهما على خلاف طبيعة قانون الوضع فخلافاً لفظاً لا يتبعه
نقصا على معنى انشأ تحفة هل لفظ ذكر معناه ولا تفتا وقت ان لم يحس عن الشاس فمما كل شريع
في بيانها خلافاً لفظاً قال ان لا يوفق وينه اشارة الى احوال التي تربط بديع لمقتضاها فصل فيها بيان
بمختصر اشارة الجملة وما يخص من الجملة من فصلا عما وما لا يختص شيئاً منها والفا في مقام الفصل والاصول والشا
مقام الايجاز وخلق فيه دلالاً وما عداها اقل لم تقدم ما هو الاصل لتخرج به وتاخيرها هو العزج وبسبب انه
اجم الاضمار في الجملة ان التنكير وشكها اصل والترادف في عهده وكذا العطف يمكن التاسب ان يقول مقام
السواقة بيان مقام خلافاً فيمكن ان يعتقد ديانته لا كان في سلكه طرقة الايجاز وعللهم بالايجاز
الى ذلك ولا يذهب عليك ان منبسط الاكثر التقصيص لا يحكمها فان من التقصيص ما يختص بالجملة كالنكير
عن الخبر بالاشارة والاعتماد على ما يختص بجزء الجملة كما عارة ارسام من عند محمد احسن الى زيد
حقيق بالاحسان وانما ذكره في هذا الموضع في الفصل الاول للاختصاص بجزء الجملة بالايضاح الجملة
والجملتين فصلا عما ختم كل من التنكير الذي ينشئ النكر من اجزى الجملة وكذا الاطلاق والتقدير والذكر بيان
مقام خلافاً في مقام خلافاً كما هو ليس مقام هو محتمل كما وهذه مشبهة صعب على الهمزة وغاية ما ذكر
في دفعه ما حصله جولة علم السيد السند فاضت الفقرة من الاجل الصغر طوله الاسم الى الابدان ان هذا
اجم التفصيل جميل ان الفصلا منه ان مقام التنكير بيان مقام خلافاً في آخر الكلام لانه اجميل للاختصاص
وقوم الخلق في الاضمار والقصود واضمح والعبارة مختلفة لا تتفق في شاق في الاراد فليس شاق الامور ومن
يذهب عن العبارة الغساق في خربها العباد ونحن نقول لانما في هذا الايجاز في احوال التقصيص في
في محاورها ابداعاً والتفصيل فليبنا ايضا بيان ترتيب مقام العطف من مقام الوصل ومقام الايجاز
بيان مقام خلافاً في مقام الفصل فخلافاً في مقام الوصل من مقام الفصل وطلب للاختصاص
يقدم والامكان تتأمل ويفي ان يخلو قوله ومقام الفصل بيان مقام الوصل على ان مقام الاصل بيان مقام
مقام الاصل يمكن شير الى تفاوت مراتب الفصل والوصل ويجل قوله ومقام الايجاز بيان مقام
خلافاً في مقام الايجاز بيان مقام خلافاً في مقام الاصل فيكون على طبق ما في العناج ولكل جهة في الجملة

مقام

مقام فانه كل من الايجاز والملاطاب يكونهما نسبتيين ووجه اولهما مبتدأ ومقامه مع مقام كل بيان مقام
الاخر وكذا خطاب الركي اي كذا مقام ما يحاط به الركي مقام حطاً بالنيابي اي ما يحاط به القبي وهذا
ايضاً لا يختص بجزء الجملة ولا بالجملة من فصلا عما ولا فصل عما ستر للاختصاص في شاشين في قول من طلب
لاستقر في غير الكلام ولا بالبيان كمال بالاشارة للاختصاص وكذا الارباب التي في غير ذلك في شاشين في قول من طلب
وادفاق في التماسوا النكا وسرعة العطفة والغبارة عدم العطفة هذا فالق بالاليج هو العطف الا انه
الربط العطفة واختاره لم يرد منها سبب لغوية بينه وبين العطف ولذا لم يقم مع خلافاً في مقام حطاً
مستوعب بالفظ في المقام مقام مستخرج الفظ في المقام وقدم المحرر في المقام المحرر في مقام حطاً في اصل
العنى فيسرد اليبان ان محتمل تلك الكلام مع صاحبها مالم يرد عليها هذا المقام بخلافه في كل الاشارة كما
في اصل العنى فانها اختيارها عليها ليس لا تشبه الكلام بل هو في معنى ان فانه عليها ومن غفل اشيا عليه
وجه تقيب الكلام في مقام ان لم ليس الكلام لا يشاء وكذا ايضا فاعتره وبيان هذا المقام على بالاشارة فيصغر
بالشوق والاعتد في سرقة المترادف على التماسية ولا يخفى ان مقام كل كلمة مع صاحبها شديداً لا تقال
مع ما ستر على مقام خطاب الركي سائر من فصل مقام خطاب الركي بينه وبين ما ستر في كل مقام بالنسبة
في تقسيم الكلام بخلاف مقام الركي فانه حاصل بالنظر في الخطاب لان سائر الكلام في الترتيب فخال في بيان
تفاوت المقام انه يقع الى انه لا يتفاوت مقام كل كلمة ومقام ما يشاء وكذا في امر المعنى قال ان لا يربطها
كلمة اخرى صحتها لكن اعم من الكلمة حقيقة واحتمل في غير ذلك في مقام السند لليبان السند الذي في قوله
الغنية او ظرفية او شرطية هذا ان لا يخفى عليك انه يجب تعليم الكلمة ايضا ليدبر في مقام السند الذي في قوله
السند لليبان طينداً في غير ذلك باليدى خبر من ان قوله وبعد لا ينبغي هذا التعميم لان ذلك كل ما هو من هذا القبيل
من المقام يخرج مقام كل كلمة مع جملة ليس شاشينها محمول من الاطلاق فلا بد من التمسك بالنسبة فذلك
ان تستغنى عن تعميم الكلمة بالاعتماد على اليبان في مقام صاحبة الكلمة ما جا و ذلك اذ هي ما اربطت بها
وتعلقت بها فيكون العطفة من ان من ان قوله تعلل فيها بسر وبنية وكواب موضوعة الهمام الوضوء
مقام ليس ليقع في مقام الاصل الاكواب فتقول ان لا يكون الاصل ان لا يقصدها مقام الاصل صاحبة ذلك